

## «التجارة» تجتمع مع الجهات الحكومية لربط الميكنة بينها

علمت «الأنباء» من مصادر مطلعة أن وزارة التجارة والصناعة اجتمعت الأسبوع الماضي مع الجهات الحكومية لبحث آخر التطورات بشأن ربط الميكنة بين ديوان الخدمة المدنية ووزارة الداخلية وهيئة المعلومات المدنية وجهات حكومية أخرى، مشيرة إلى أنه لم يتم تحديد نتائج الاجتماع. وأضافت المصادر أن الوكيل المساعد لشؤون الدعم الفني والتخطيط فواز الشلال قد ترأس الاجتماع نيابة عن وكيل الوزارة عبدالعزیز الخالدي نظراً لإجازته السنوية، حيث كلف الشلال بشغل منصب الوكيل المساعد لمكتب الاستثمار الأجنبي وإدارة الشؤون المالية والإدارية وقطاع السياحة في الوزارة نظراً لغياب الوكلاء الآخرين.

• عبدالرحمن خالد

## 10 ملفات امام وزراء «المالية» و«النفط» و«التجارة» ستدعم من مستقبل الكويت الاقتصادي

# آمال كبيرة على وزراء حقائب الاقتصاد.. ومشاريع التنمية المطلوب الملح

تحقيق إنجازات سريعة طال انتظارها لسنوات طويلة في مقدمتها إقرار 6 قوانين ملحة يأتي في مقدمتها قانون الشركات الجديد وقانون الصندوق الوطني ودعم وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة وقانون الإشراف على السلع وأخيراً قانون الاستثمار الأجنبي المباشر وهو الأمر الذي يدعم توجهات هذا الوزير في المستقبل لاستكمال الطريق لاسيما أنه أحد أبناء القطاع الخاص وله باع جيد في الأولويات التي ينتظرها مجتمع رجال الأعمال وفي مقدمتها ذلك:

1- بظل قانون الإعسار وخسارة الدائنين الذي تعمل الوزارة على إعداده بالتعاون مع البنك الدولي والجهات الرقابية ذات الصلة أحد أهم القوانين التي من الممكن أن تساهم في علاج الكثير من مشاكل قطاع الاستثمار في الكويت.

2- الوزير الذي جاء من رحم الغرفة هو صاحب معرفة وخبرة في سوق الكويت للأوراق المالية، ومن الشخصيات التي لديها دراية ببطوان الأمور في السوق ويدرك كذلك احتياجات الشركات الاستثمارية المحلية وعليه فهو مطالب بحل المعضلات التي تواجه هيئة أسواق المال وسوق الكويت للأوراق المالية وتطوير أداء سوق الكويت للأوراق المالية والقضاء على العديد من سلبيات الماضي.

3- تطبيق الحوكمة وحل المشكلات المتعلقة بالبيروقراطية الإجرائية في الوزارة على جدول المهام الأساسية للوزير، وضرورة إعادة النظر في أساليب العمل بالوزارة بهدف تسهيلها وتخفيف المشاكل البيروقراطية التي تعاني منها الوزارة والتي أصبحت جزءاً متصلاً فيها.

4- ضرورة توفير الفرص الاستثمارية أمام القطاع الخاص سواء الوطني أو الأجنبي.

5- إيجاد إستراتيجية جديدة لتطوير الصناعة من خلال توفير الأراضي لإقامة المشاريع الصناعية، حيث أن كثيراً من المشاريع تتوقف وتناثر بسبب عدم توافر المساحات وضرورة إعادة النظر في السياسات المتبعة في الكويت وأسلوب تعاملها مع مشكلات الصناعيين.

6- الدعوة إلى بناء رؤية جديدة لدفع الدولة للتحول إلى الاقتصاد الإنتاجي وبناء قطاعات إنتاجية على مستوى الاقتصاد الكويتي وذلك بدعم القطاع الخاص ومشاركته في بناء هذا الاقتصاد الإنتاجي وتنويع مصادر الدخل للدولة.

7- ضرورة الاهتمام بالقطاع الخاص الذي يعتبر قاعدة التنمية بالبدول الحديثة، فبقدر اهتمامنا بهذا القطاع ودعمه بقدر ما تقاس عملية التطور والتنمية الفاعلة للكويت وبالتالي المحافظة على دولة الرفاهية.

8- الإسراع في وتيرة تطبيق الخطة التنموية وإعطاء القطاع الخاص الدور المطلوب وإعطاء الشركات الكويتية الفرصة في إدارة وبناء مشاريع الخطة التنموية.

9- تذليل عوائق الاستثمار من خلال إنشاء جهاز خارجي يدعم دور العمل التجاري والصناعي ويسهل إصدار التراخيص ومنح الأراضي.

10- زيادة عرض الأراضي العقارية وبالأخص التجارية والاستثمارية والترفيهية ومشاركة القطاع الخاص في حل الأزمة السكنية من خلال توفير الأراضي السكنية وإعطائه الفرص لبناء المدن.

• زكي عثمان



أنس الصالح

### أنس خالد الصالح

أنس الصالح وزير التجارة والصناعة، من مواليد 1972 حاصل على بكالوريوس إدارة الأعمال من جامعة بورتلاند الأميركية 1997 وحصل على عضوية مجلس إدارة غرفة تجارة وصناعة الكويت 2006 - 2010 وعمل رئيساً لمجلس الإدارة وعضواً منتدباً في شركة كويت انغست القابضة في 2006 وعضو مجلس إدارة شركة عقارات الكويت في 2003 ومديراً لشركة الخليج للوساطة المالية في 1997 وعضو مجلس إدارة في شركة مجموعة الخدمات المالية من 2000 حتى 2003 وعين وزيراً للتجارة والصناعة في الوزارة الـ 31 في فبراير 2012 وأعيد تعيينه في نفس المنصب في الوزارة الـ 32 في ديسمبر 2012 وأخيراً في الوزارة الـ 33.

### 4 نقاط لإعادة بناء الكويت من الداخل

1- إعادة بناء جوانب الدولة ومؤسسات اتخاذ القرار بعيداً عن الجمالة وأنصاف الحلول.  
2- توطيد الشركات الإستراتيجية مع الدول.  
3- علاج سريع لقانون البناء والتشغيل والتسليم الـ (B.O.T) ومشتقاته الأخرى مثل مشاركة القطاعين العام والخاص (P.P.P).  
4 - تطوير البنية التحتية واستكمالها مثل توسيع المطار وطاقة الموانئ وشبكة الطرق ومحطات توليد الطاقة وتحلية المياه والمصافي النفطية وكذلك تطوير خدمات البريد وشبكات الاتصالات.

الطبيعي في الوظائف لقيادات القطاع.

5- إفساح المجال أمام القطاع الخاص للمساهمة في تنفيذ جزء أكبر من أعمال المقاولات كجزء من المشاريع التنموية، وتناثر بسبب عدم توافر المساحات وضرورة إعادة النظر في السياسات المتبعة في الكويت وأسلوب تعاملها مع مشكلات الصناعيين.

6- الاستفادة من الفرص الاستثمارية بهذا القطاع المهم على المستوى العالمي والدخول فيها لتعظيم العوائد والاستفادة من الفوائد المالية الضخمة التي تولد عن ارتفاع أسعار النفط.

7- تطوير الآبار والحقول السعي لتطوير حقول الشمال والبحث عن امكانية استخراج النفط الصخري. 8- تطوير قدرات الكويت في مجال الصناعات النفطية وصناعة البتروكيماويات. 9- تطوير البحوث والدراسات والمحافظة على امتعات الكفاءات الشابة إلى الخارج لاكتساب المزيد من الخبرات لصالح هذا القطاع الحيوي.

10- الحرص على استمرار الكويت في القيام بدور حيوي في المحافل الدولية والمنظمات الدولية وعلى رأسها منظمة «أوبك» ودعم تنظيم المؤتمرات الدولية الخاصة بصناعة النفط والغائب عن الكويت سعياً لإجذاب خبراء صناعة النفط العالمية للحضور إلى الكويت واكتساب الخبرات المناسبة من تجاربهم وأبحاثهم.

آمال منتظرة من «التجارة»

أما الوزير أنس الصالح وعلى الرغم من توليه حقيبة «التجارة والصناعة» في وقت صعب للغاية إلا أنه نجح وبشهادة الجميع في



مصطفى الشمالي

### مصطفى جاسم الشمالي

مصطفى الشمالي نائب رئيس مجلس الوزراء وزير النفط، من مواليد 1943 وحاصل على شهادة البكالوريوس في التجارة وإدارة الأعمال من جامعة عين شمس في القاهرة 1967. وقد عين وزيراً للمالية في التعديل الوزاري (أكتوبر 2007) وفي حكومات مايو 2008 ويناير 2009 ومايو 2009 ومايو 2011 وديسمبر 2011 وفي الحكومة الـ 30 والـ 32 عين نائباً لرئيس مجلس الوزراء ووزيراً للمالية.

وقد بدأ الشمالي الوظيفة الحكومية في وزارة التجارة بمنصب رئيس قسم الشؤون العربية (1975 - 1968) وعمل في وزارة المالية منذ 1968، تقلد فيها عدة مناصب، ومنها: مدير إدارة التعاون الاقتصادي (1968 - 1975) ومدير لديوان النفط العام (1985 - 1986) ووكيل للشؤون الاقتصادية (1986 - 2006) ووكيل الوزارة (2006 - 2007) ثم أصبح نائباً لرئيس بنك الإسكان العماني (80 - 1992) وعضو مجلس أمناء كلية الدراسات التجارية بالتطبيقي (80 - 1989) ونائب رئيس مجلس إدارة الشركة الكويتية للاستشارات والاستثمار (1987 - 1989) وعضو بنك بركان (1996 - 1998).

وشملت المناصب أيضاً عضو مجلس إدارة شركة مطاحن الدقيق 1980/1987 وعضو مجلس الأمناء بمعهد الكويت للأبحاث العلمية 1994 ورئيس مجلس إدارة الشركة الكويتية المتحدة للاستثمار 1995 وعضو مجلس الإدارة بشركة ناقلات النفط الكويتية 1996/1999 وعضو مجلس الإدارة ببنك الكويت والشرق الأوسط 1999 ونائب الممثل الدائم للكويت بمجلس الوحدة الاقتصادية العربية وعين وزيراً للمالية من 2007 حتى 2012.

الدولة بالتركيز على الإنفاق الاستثماري الذي يمثل قاطرة للنمو الاقتصادي والمحفز لتوسيع دور القطاع الخاص في التنمية.

4- تطوير التشريعات والنظم الضريبية بما يدعم ضبط وتوجيه النشاط الاقتصادي وتنويع وتنمية إيرادات المالية العامة وتحسين بيئة الاستثمار والأعمال دون التأثير على دور القطاع الخاص في التنمية.

5- تعظيم العائد الاقتصادي والمالي من استغلال أملاك الدولة بما يدعم المبادرات والمشروعات الاستثمارية للقطاع الخاص من جهة وتنمية إيرادات الدولة من جهة أخرى.

6- تطوير دور النشاط التخطيطي بالوزارة مع الاهتمام بالتخطيط الإستراتيجي ورفع كفاءة الكوادر التخطيطية وتعميق ثقافة وممارسات التخطيط العلمي على جميع المستويات الإدارية.

7- تطوير الأطر التشريعية والتنظيمية للشراء الحكومي لتخفيض التكاليف وترشيد الإنفاق.

8- تطوير نظم وأدوات الرقابة المالية المطبقة على الجهات الحكومية لدعم المساءلة والشفافية وترشيد الإنفاق وتقليص الهدر بالقطاع الحكومي.

9- دعم مبادرات ومشروعات واستكشافات التعاون الاقتصادي والمالي على المستوى الإقليمي والعربي والخليجي.

10- توسيع ودعم جميع أشكال التعاون والتنسيق المالي والاقتصادي مع التكتلات والدول والمنظمات الدولية بما يعزز المصالح الاقتصادية والمالية ويفتح

العبدالعزيز لحقيبة المالية في مفاحة كبيرة لاجتماع رجال الأعمال بعد أن تقدم باستقالته قبل عام وبضعة أشهر من منصبه كمحافظ للبنك المركزي بعد نحو 26 عاماً في هذا الموقع الحساس والمهم للغاية لفتح الباب أمام الكثير من الآمال، فوزارة المالية الجهة المناط بها الإدارة العامة التنفيذية لشؤون المالية العامة بالمعنى الشامل والتي تتولى الإشراف على الخزائن العامة وأملاك الدولة (العامة) الخاصة وعلى مجالات التعاون الاقتصادي الدولي والاستثمار النقدي، وهي تسعى بشكل عام نحو تحقيق الاستقرار المالي والاقتصادي للدولة سعياً لتحقيق الأهداف التنموية والإستراتيجية للدولة من خلال دورها في وضع السياسات المالية والاقتصاد الكلي وتوفير الإنفاق الاستثماري التنموي وإعادة هيكلة النظام المالي بالدولة.

ويطالب الخبراء وزير المالية بضرورة النظر الى مجموعة من الملفات منها: 1- إعادة هيكلة الاقتصاد الكويتي وعلاج الاختلالات الكبيرة التي يعاني منها وفي مقدمتها وقف «الهدر غير المبرر» في الإنفاق العام ضمن الميزانية العامة للدولة.

2- استكمال خطط إعادة هيكلة النظام المالي للدولة وتطبيق نظام موازنات البرامج والأداء بما يضمن أولويات موضوعية اختيار المشروعات والبرامج التنموية من جهة، وتحقيق كفاءة الأداء المالي وضبط الإنفاق الحكومي من جهة أخرى.

3- إعادة هيكلة الإنفاق الحكومي في إطار رؤية



الشيخ سالم العبد العزیز

### الشيخ سالم العبد العزیز

الشيخ سالم العبد العزیز نائب رئيس مجلس الوزراء وزير المالية من مواليد (1 نوفمبر 1951)، وقد شغل منصب محافظ بنك الكويت المركزي خلال الفترة من 1 أكتوبر 1986 حتى فبراير 2012.

وهو حاصل على بكالوريوس علم الاقتصاد من الجامعة الأميركية في بيروت عام 1977.

وقد تدرج في العمل في بنك الكويت المركزي من محلل اقتصادي في قسم الدراسات - إدارة العمليات الأجنبية 1 أكتوبر 1977 إلى 28 مايو 1978 ثم رئيس قسم الدراسات - إدارة العمليات الأجنبية 29 مايو 1978 إلى 17 فبراير 1980 فرئيس قسمي الاستثمار والدراسات ونائب مدير إدارة العمليات الأجنبية 18 فبراير 1980 إلى 16 مارس 1984 ثم رئيس قسم التفتيش ونائب مدير إدارة الرقابة المصرفية 17 مارس إلى 7 أغسطس 1984 ثم شغل منصب مدير إدارة الرقابة المصرفية في بنك الكويت المركزي من 8 أغسطس 1984 إلى 14 يوليو 1985 ثم المدير التنفيذي للرقابة المصرفية والسياسة النقدية في بنك الكويت المركزي من 15 يوليو 1985 إلى 8 مارس 1986 فنائب محافظ بنك الكويت المركزي من 29 فبراير إلى 30 سبتمبر 1986 وأخيراً محافظ بنك الكويت المركزي من 1 أكتوبر 1986 حتى فبراير 2012.

ومن المناصب الأخرى التي شغلها عضو مجلس إدارة الهيئة العامة للاستثمار وعضو المجلس الأعلى للتخطيط والتنمية وعضو المجلس الأعلى للبتترول والمحافظة المناوب للكويت لدى صندوق النقد العربي والمحافظ المناب للكويت لدى صندوق النقد الدولي ورئيس مجلس الإدارة لمعهد الدراسات المصرفية.

### هل تنجح «المالية»

#### في استثمار

#### الفوائض المالية

#### وترشيد الإنفاق

#### والارتقاء بمستوى

#### الاقتصاد الوطني

### «النفط» مطالبة

#### برفع معدلات الإنتاج

#### الحالية لبلوغ حاجز

#### 4 ملايين برميل

#### يومياً وتطوير القطاع

#### وتنفيذ المشاريع

#### الحيوية

### هل تنجح «التجارة»

#### في الاستثمار

#### بنفس الخطوات

#### المتسارعة لتحسين

#### بيئة الأعمال

#### بالكويت وإقرار

#### المزيد من القوانين

#### المشجعة

مطالب من «المالية»

جاء اختيار الشيخ سالم

لا شك أن الفترة المقبلة تحمل العديد من الرغبة في الإسراع بخطوات الإصلاح الاقتصادي التي تعرقلت لعدة سنوات لاعتبارات مختلفة ولكن هذه المرة لا خلاف على أن ما يبعث إلى التفاؤل هو التشكيل الحكومي الجديد الذي يضم مجموعة من الكفاءات وبالأخص فيما يتعلق بالحقائب ذات الطابع الاقتصادي وهي حقائب المالية والنفط والتجارة ، فلا شك أن تلك الحقائب تحظى باهتمام كبير من الشارع الاقتصادي وهو ما يدفع بالكثير من التوقعات الإيجابية للوضع الاقتصادي خلال المرحلة المقبلة لاسيما أن وزراء تلك الحقائب من الشخصيات المشهود لهم بالكفاءة.

فالشيخ سالم عبدالعزیز نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير المالية هو محافظ بنك الكويت المركزي السابق «الرجل المالي الفني المتخصص» يملك خبرة

مالية كبيرة بالنقد وأوضاع البلاد الاقتصادية وكانت له العديد من المواقف والقرارات والآراء الجريئة على مدار سنوات طويلة وهو وزير فني متمكن في عمله سواء على المستوى الاقتصادي أو المالي ولديه خبرة وكفاءة كما

أن مصطفى الشمالي نائب رئيس مجلس الوزراء وزير النفط «رجل دولة من الطراز الأول، ومن الوزراء أصحاب الشخصية القوية والذي استطاع عن جدارة التواجد ضمن التشكيل الوزاري في أكثر من وزارة منذ العام

2007 باستثناء تشكيله واحدة وهي الحكومة الـ 31 في حين أن أنس الصالح وزير التجارة والصناعة من الوزراء الشبان ذوي الطموح الكبير في العمل ويمك

من الخبرات الاقتصادية ما تؤهله للاستمرار في تحسين بيئة الأعمال المحلية بعد أن حافظ على تواجد في التشكيل الحكومي لثالث حكومة على التوالي.

ولا حديث بين أوساط رجال الأعمال والاقتصاديين بشكل عام إلا حول طبيعة العلاقة التي ستكون بين السلطتين (التشريعية والتنفيذية) في الفترة المقبلة وأن ظلت اغلب الأمانى تتلخص في ضرورة إفساح المجال أمام الحكومة الجديدة لتحقيق العديد من الأفكار والمقترحات على أرض الواقع قبل البدء في اتخاذ مواقف تجاه بعض الوزراء أي أن العمل والإنجاز سيكونان الفيصل بين النائب والوزير بعيداً عن الشخصية في بعض المواقف أو البحث عن مكاسب شعبية على حساب الصالح العام.

فهل تنجح وزارة المالية في أن يكون لها دور كبير في كيفية استثمار الفوائض المالية وفي ارتقاء الإنفاق وفي الترشيد بمستوى وفي الارتقاء بمستوى الاقتصاد الوطني وهل تنجح وزارة النفط في المحافظة على معدلات الإنتاج الحالية والإرتفاع بها حسب الخطط الإستراتيجية الرامية لبلوغ حاجز إنتاج 4 ملايين برميل يومياً فضلاً عن تطوير هذا القطاع وتنفيذ المشاريع الحيوية التي قيد التنفيذ حالياً؟ وهل ستنجح وزارة التجارة والصناعة في الاستمرار بنفس خطوات المتسارعة لتحسين بيئة الأعمال بالكويت وإقرار المزيد من القوانين المشجعة على ذلك بعد أن نجح وبشكل لافت في علاج الكثير من الملفات وإقرار حزمة من القوانين في وقت قياسي؟ بالفعل هي أسئلة حائرة تنتظر أجوبة وخطوات عملية على أرض الواقع خلال الفترة المقبلة.

ورغم أهمية العديد من الملفات التنفيذية التي ستكون أمام مكتب كل وزير من تلك الحقائب خلال